مسألة خلق القرآن

وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب ـ باب الحديد ـ مكتبة النهضة ـ هاتف ١٥٢٩١

بيروت ص ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد فهذه صفحات يسيرة كتبتها في (مسألة اللفظ) التي عُرفت باسم (مسألة خلق القرآن) . وهي مسألة ذات جوانب متعددة .

اقتصرتُ في هذه الصفحات على ذكر منشئها وبدء تاريخها ، وأشرتُ إلى من توسّع في بيان أثرها من الناحية السياسية ، أو تكلّم فيها بإسهاب من الناحية الاعتقادية ، أو تعرّض لها باستيفاء من الناحية التاريخية .

وتوسّعتُ في بيان أثرها في صفوف الرواة والمحدثين ، وعلماءِ الجرح والتعديل ، وكتبِ الجرح والتعديل ، لأني أدخلتُها فيما علّقتُه على الكتاب النافع الكبير « قواعد في علوم الحديث » ص ٣٦١ — ٣٨٠ ، لشيخنا العلامة المحقّق

المحدّث الفقيه الشيخ ظَفَر أحمد العثماني التهانوي حفظه الله تعالى .

واستحسنتُ إفرادَها في هذا الجزء ، ليتيسّرَ الوقوفُ عليها لمن تهمّه من أهل العلم وطلاّبه ، ومن الله أستمد العون والسداد ، والهُدَى والرشاد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وكتبه

الرياض ٥ / من ربيع الأول سنة ١٣٩١ عبد الفتاح أبو غدة

مسألة خلق القرآن

وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

(مسألةُ اللفظ) أو (مسألةُ خلق القرآن) — وقد سُمِّيت في التاريخ باسم (المِحنة) أيضاً — يكثر ذكرُها والتعليلُ بها والإحالةُ إليها ، في كتب الجرح والتعديل وكتب الرجال والرواة والضعفاء والتاريخ . وهي بالنظر لتقادم عهدها يَغمُض المرادُ منها ، ويخفى تاريخها على كثير من طلبة العلم في عصرنا فضلاً عن غيرهم . وقد رأيتُ من المناسب أن أذكرَ كلمةً موجزة عن منشئها وتاريخها ، وكلمةً مطوّلةً عن أثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتبِ الجرح والتعديل . ومن الله أستمد العون والسداد .

منشأها وبدء تاريخها

اتفقت كتب التاريخ والنِّحَل على أن أوّل من قال بخلق القرآن هو (الجَعْد بن درهم) ، ثم (جهم بن صفوان) ، ثم تبعهما (بِشْر ابن غِياث المَرِيسي) ، كما يظهر ذلك من كتاب « شرح السنّة »

للحافظ اللالكائي ، ومن كتاب « الردّ على الجهمية » لابن أبي حاتم الرازي ، وغيرِهما .

وقد قُتِلَ (الجعد بن درهم) على الزندقة والإلحاد نحو سنة ١١٨ من الهجرة ، في أواخر عهد الدولة الأموية ، وقُتل (جهم بن صفوان) في سنة ١٢٨ ، لخروجه بالسيف مع الحارث بن سُرَيج على أُمراء خراسان ، وأما (بِشر بن غياث المريسي) فمات في بغداد سنة ٢١٨ عن نحو ٧٠ سنة .

قال الحافظ الذهبي في « العِبَر » ١ : ٣٧٣ « وفي سنة ٢١٨ توفي بِشْر المريسي الفقيه المتكلّم ، وكان داعيةً إلى القول بخلق القرآن ، هلك في آخر السنة ، ولم يشيّعه أحد من العلماء ، وحَكَمَ بكفره طائفةٌ من الأئمة » . وقال في « ميزان الاعتدال » ١ : ٣٢٢ « ولم يُدرِك بِشْر : الجهمَ بن صفوان ، وإنما أخَذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها ، وكان والد بِشْر يهودياً قصّاباً صبّاغاً في سُويقة نصر بن مالك ، وأُخذ في دولة الرشيد ، وأوذي لأجل مقالته » . انتهى .
وخلافة الرشيد كانت سنة ١٧٠ ، إلى وفاته سنة ١٩٣ .

وقد ظهرت هذه الفتنة بعضَ الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى — ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ — ، فقال فيها قولاً فصلاً ، وردّ على ناشريها ، فأسكتهم إلى حين . كما رواه ابن أبي العوّام الحافظ ، ونقَلَه عنه شيخنا العلامة الكوثري في « تأنيب الخطيب » ص ٥٥ ، وكما أشار إليه ابن قتيبة مع التقدير والاستحسان لذلك الموقف من أبي حنيفة في كتاب « الاختلاف في اللفظ » ص ٥٦ .

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « تأنيب الخطيب »

ص ٥٣ « ولم يَحـُل قتلُ جهم دون ذيوع رأيه في القرآن ، فافتَتَن به أُناس فشايعه مشايعون ، ونافره منافرون ، فحصلت الحَيْدةُ عن العدل إلى إفراط وتفريط ، من غير معرفة كثيرٍ منهم لمغزى هذا المبتدع ؛ أُناسٌ جاروه في نفي الكلام النفسي ، وأناسٌ قالوا في معاكستِه بقِدَم الكلام اللفظي .

ولما رأى أبو حنيفة ذلك ، تدارك الأمر وأبان الحق فقال : ما قام بالله غيرُ مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق . يريد أن كلام الله باعتبار قيامه بالله صفةٌ له كباقي صفاته في القِدَم، وأما ما في ألسنة التالين، وأذهان الحفاظ ، والمصاحف ، من الأصوات ، والصّوَر الذهنية ، والنقوش فمخلوق كخَلْق حامليها . فاستقرت آراءُ أهل العلم والفَهْم على ذلك بعده » . انتهى .

ولكن مع هذا لم تنطفىء هذه الفتنة ، فاستمرت تظهر وتختفي إلى عهد الخليفة المأمون العباسي ، فأخذَت في عهده مأخذَها من الظهور والتمكّن ، واعتقدها المأمون اعتقاداً ، وتبنّى القول بخلق القرآن مقتنعاً برأي المعتزلة في هذه المسألة أتمّ اقتناع . وأخذ يدعو العلماء والقضاة والمحدّثين والرواة إلى القول بخلق القرآن ، ويضطهدهم على ذلك ، وكان ذلك في السنة الأخيرة من حياته وخلافته سنة ٢١٨ .

واستمرت هذه الفتنة من بعد عهد المأمون سنة ٢١٨ ، إلى عهد المعتصم ، ثم إلى عهد الواثق ، ثم إلى أول عهد المتوكل سنة ٢٣٢ ، فلمّا تولى المتوكل الخلافة لم يتحمّس للقول بخلق القرآن ، كما كان عليه أسلافُه الخلفاء الثلاثة ، بل قد نهى عن القول بخلق القرآن في سنة

٢٣٤ ، وكتَب بذلك إلى الآفاق ، فانطفأت الفتنة التي أقلقت الدولة والناس .

ولقي العلماءُ والمحدّثون صُنوفَ الإرهاق طول هذه المدة — ١٥ سنة — ، فمنهم من أجاب خوفاً من السيف ، ومنهم من أجاب مرغماً من غير أن يَعقل المعنى ، ومنهم من تورّع عن الخوض فيما لم يخض فيه السلف ، ومنهم من أبى أن يجيب وصرّح بأن القرآن غير مخلوق ، وصبروا على ما نالهم من العذاب والموت في سبيل ذلك .

قال الحافظ الذهبي في « العِبَر » ١ : ٣٧٢ « وفي سنة ٢١٨ امتَحن المأمون العلماءَ بخلق القرآن ، وكتَب في ذلك إلى نائبه ببغداد — إذ كان هو في الرقّة — ، وبالغ في ذلك ، وقام في هذه البدعة قيام معتقد بها ، فأجاب أكثرُ العلماء على سبيل الإكراه ، وتوقف طائفة ، ثم أجابوا وناظروا ، فلم يُلْتَفَتْ إلى قولهم ، وعَظُمت المصيبة ، وهَدّد على ذلك بالقتل » .

بل قد حُبس وعُذّب وقُتل في هذه المحنة خلائق لا يحصون كثرة ، كما يراه القارئُ المتتبّعُ لتلك الحقبة من التاريخ[١] ، وصارت

---

(١) وحُبس الإمام أحمد رحمه الله تعالى في زمن المعتصم ٢٨ شهراً ، وخُلعت يداه ، وضُرب بالسياط ، وأُوذي أشدّ الإيذاء ، كما أُوذيَ وعُذّب في هذه المحنة في أيام الواثق : يوسف بن يحيى البُوَيطي صاحبُ الإمام الشافعي ، فقد كتَب ابن أبي دُؤاد قاضي الخليفة في بغداد إلى قاضي مصر أن يمتحنه ، فأبى البُوَيطي أن يقول بخلق القرآن ، وقال : لئن أُدخلت على الواثق لأصْدُقَنّه ، ولأموتَنّ في حديدي هذا ، حتى يأتي قوم يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم ! وقد حُمل من مصر إلى بغداد ، ومات في سجنها في حديده سنة ٢٣١ رحمه الله تعالى ورضي عنه .

هذه المحنة هي الشغلَ الشاغلَ للدولة والناس خاصّتهم وعامّتهم ، وأصبحت حديث مجالسهم وأنديتهم وحاضرتهم وباديتهم في العراق وغيره . وقام الجدلُ فيها بين العلماء ، ووقع امتحانُ الأمراء للعلماء والقضاة والفقهاء والمحدثين في مصر والشام وفارس وغيرها من البلدان .

« ولما تولّى الواثق الخلافة كتب إلى قاضي مصر محمد بن أبي الليث بامتحان الناس أجمعين ، فلم يبقَ أحد من فقيه ولا محدّث ولا مؤذّن ولا معلّم حتى أُخذ بالمحنة ! فهرب كثير من الناس ، ومُلئت السجون ممن أنكر المحنة ، واستمرّ الحال على ذلك في أيام الواثق كلها ، إلى أن تولى المتوكل الخلافة ، وأصدر أمره برفع هذه المحنة ، والسكوت عن هذه المقالة بكاملها ، فاستراح الناس »(١) ، وتنسّموا الرحمةَ بعدما لبثوا في العذاب المهين خمسة عشر عاماً .

قال الشوكاني في « إرشاد الفحول » في مبحث (المحكوم عليه) ص ١١ « ومسألةُ الخلاف في كلام الله تعالى وإن طالت ذيولها ، وتفرّق الناسُ فيها فرقاً ، وامتُحن بها من امتُحن من أهل العلم ،

---

(١) من « ضحى الإسلام » لأحمد أمين ٣ : ١٨٤ ، وقال : « استقينا هذا من مواضع مختلفة من كتاب « الولاة والقضاة » للكندي . وقد تحدّث في « ضحى الإسلام » عن هذه المحنة من الناحية السياسية وآثارها . وتحدّث الإمام البيهقي مطوّلاً في « الأسماء والصفات » ص ٢٣٩ – ٢٦٩ ، عن هذه المسألة من ناحية الاعتقاد ، وعقَدَ « باب ما روي فيها – أي ما يشهد لقول أهل السنة فيها – من كلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين » ، فانظره . واستوفى ابن حزم في « الفِصَل في الملل والأهواء والنِحَل » ٣ : ٤ – ١٥ الكلامَ على شرح هذه المسألة وما يسوغ فيها أن يقال فيه : مخلوق ، وما لا يسوغ ، بأناةٍ وهدوء ، وعرَضها من الناحية التاريخية التاجُ السبكي في « طبقات الشافعية » ١ : ٢٠٦ – ٢١٧ ، فعُد إليهم إذا شئت .

وظَنّ من ظَنّ أنها من أعظم مسائل الدين : ليس لها كبيرُ فائدة ، بل هي من فضول العلم ، ولهذا صان الله سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين عن التكلم فيها » .

أثر هذه المحنة في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

وبعد محنةِ الإمام أحمد ، وانطفاءِ نار هذه الفتنة التي أكلت رؤوسَ طوائف من العلماء، اتّخَذت هذه المسألةُ طابعَ شنآن خاصاً مميّزاً ، يُمَيَّزُ به بين القائلين بها وغير القائلين بها ، وأصبحت مَدعاة خلاف وشقاق عريض بين كثير من أهل العلم ، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل التي تُضَعّفُ بها الأسانيد والأحاديث ، وجُرح بها أقوام من العلماء والمحدثين والفقهاء والقضاة والرواة الثقات الأثبات ، إذ توقّفوا فيها فلم يقولوا شيئاً ، أو قالوا فيها قولاً عادلاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، كما تَرى تلك الجروح مستفيضةً في كتب الجرح والتعديل .

واتُّخِذَتْ من جانب آخر أداةَ انتقام وإيذاء ، يَرمي بها بعضُ الناس خصومَهم ظلماً وعدواناً ، للنيل منهم ، فمن حقَدَ على عالم اتّهَمَه بأنه يقول : القرآن مخلوق ، ليجرحه ويهدر وثاقَةَ الناسِ به بمقياس ذلك العصر عند أهل السنة .

ولقد توسّع نطاقُ الجَرْح بهذه المسألة حتى تناول الإمامَ البخاري وشيوخَه الأجلّة الأفذاذ : يحيى بنَ معين، وعليَّ بنَ المديني ، ويزيدَ ابن هارون ، وزهيرَ بن حرب ، وغيرَهم من الأئمة المجمع على جلالتهم وإمامتهم في حفظ السنة المطهرة وعلومها .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ص ٤٩١ و ٢ : ٢٠٣ «قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في « تاريخ نيسابور » : قال حاتم ابن أحمد بن محمود : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : لما قدم محمد ابن إسماعيل — هو البخاري — نيسابور ، ما رأيتُ والياً ولا عالماً فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي — شيخ نيسابور في عصره — في مجلسه : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله ، فإني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى وعامّة علماء نيسابور .

فنزل البلد فدخل دار البخاريين ، فقال لنا محمد بن يحيى : لا تسألوه عن شيء من الكلام ، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه ، وشَمِتَ بنا كلُّ ناصبي ورافضي وجهمي ومُرجئٍ بخراسان . قال : فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل ، حتى امتلأت الدار والسطوح . فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن ، فقال : أفعالنا مخلوقة ، وألفاظُنا من أفعالنا .

قال : فوقع بين الناس اختلاف ، فقال بعضهم : قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال بعضهم : لم يقل ، فوقع بينهم في ذلك الاختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض ! قال : فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم .

قال البخاري : وسمعت عبيد الله بن سعيد ، يعني أبا قدامة السرخسي يقول : ما زلتُ أسمعُ أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة . قال محمد بن إسماعيل — البخاري — : حركاتُهم وأصواتهم وأكسابُهم وكتابتُهم مخلوقة ، فأما القرآن المبينُ المثبَتُ في المصاحف

الموعى في القلوب ، فهو كلام الله غير مخلوق ، قال الله تعالى :﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾[١] .

وقال أبو حامد بن الشَّرْقي : سمعتُ محمد بن يحيى الذُّهْلي يقول : القرآنُ كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ، ولا يُجالَس ولا يُكلّم ، ومن ذهَبَ بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل — البخاري — فاتّهِموه ، فإنه لا يحضر مجلسَهُ إلا مَن كان على مذهبه » . انتهى[٢] .

ومن أجلِ هذا ترى ابنَ أبي حاتم يَجرح البخاريّ في كتابه « الجرح والتعديل » ٣/٢ : ١٩١ ، فيقول في ترجمة البخاري : « قدِمَ عليهم الري سنة ٢٥٠ ، سمع منه أبي وأبو زرعة ، ثم تركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري : أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق » . انتهى .

---

(١) هذا نصّ كلام البخاري في كتابه « خَلْق أفعال العباد » ص ٧٣ ، الذي ألّفه من أجل هذه المسألة ، وعقب هذه الواقعة . وهو مطبوع في الهند في دهلى سنة ١٣٠٦ ، في ٢٨ صفحة من القطع الهندي الكبير جداً ، ضمن مجموعة كتب أوّلُها « إعلام أهل العصر في أحكام ركعتي الفجر » لشمس الحق العظيم آبادي .

وقد أسهب البخاري رحمه الله تعالى في كتابه المذكور ، في الاستدلال والرد على من زعم أن القرآن مخلوق ، وأن التلاوة والمتلو شيء واحد أي مخلوقان ، وقرّر « أن المِداد والرّقّ — أي الورق — ، والكتابة ، والحفظ للقرآن ، وأصوات العِباد به : كلّها مؤلّفة مخلوقة من فعل المخلوقين ، وأن القرآن صفَةُ الله تعالى ، وهو قول الجبار أنطق به عباده ، وكذلك تواترت الأخبار عن النبي ﷺ : أن القرآن كلام الله » .

(٢) ويقول التاج السبكي : إن موقف الذهلي من البخاري آت من حسده له . انظر ترجمة البخاري في « طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي ٢ : ١٢ — ١٣ .

وغفر الله للحافظ الذهبي إذْ ذكَر الإمامَ البخاري في « كتاب الضعفاء والمتروكين » فقال : « ما سَلِمَ من الكلام لأجل مسألة اللفظ ، تركه لإجلها الرازيّان » . أي أبو زُرْعة وأبو حاتم .

وأما شيخ البخاري الإمام (علي بن المديني) الذي ملأ البخاريُّ « صحيحه » من مرويّاته ،— وروَى له فيه ثلاثَ مئة وثلاثة أحاديث ،— فذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣/١ : ١٩٤ فقال : « كتَب عنه أبي وأبو زُرْعة ، وترَك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة — يعني إجابته في مسألة خلق القرآن — » .

وفي « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ٧ : ٣٥٦ و ٣٥٧ « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في « المسند » بعد أن رَوى عن أبيه عن (علي) — أي عن علي بن المديني — حديثاً : لم يُحدّث أبي بعد المحنة عنه بشيء . وفي (مسند طَلْق بن علي) : حدّثنا أبي ، حدثنا علي بن عبد الله — هو ابن المديني — قبل أن يُمتحَن . قلتُ — أي ابن حجر — : تكلَّم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدّم من إجابته في المحنة ، وقد اعتذر الرجل عن ذلك ، وتاب وأناب » .

وتهوّر العُقَيلي فذكر (علي بن المديني) ، في « كتاب الضعفاء » من أجل مسألة اللفظ ! فتعقّبه الحافظ الذهبي بالذمّ لما صنَع ، ووبّخه وقرّعه أشدّ التوبيخ والتقريع على هذا ، فقال في « الميزان » ٣ : ١٤٠ « أفما لك عقلٌ يا عُقَيْلي ؟! أتدري فيمن تتكلّم ؟!

وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط —: علي بن المديني ، والبخاري ، وعبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ... ، ... — لنَذُبّ عنهم ، ولنُزيّفَ ما قيل فيهم .

كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثَقُ منك بطبقات ؟! بل وأوثَقُ من ثقاتٍ كثيرين لم توردهم في كتابك ! ولو تُرِكَ حديثُ هؤلاء لغلّقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخَرَج الدجّالون .

ثم ما كلُّ من فيه بدعة ، أو له هفوة ، أو ذُنوب ، يُقدَحُ فيه بما يُوهن حديثَه ، ولا من شرطِ الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدةُ ذكرنا كثيراً من الثقات — الذين فيهم أدنى بدعة ، أو لهم أوهامٌ يسيرة في سعة علمهم — أن يُعرَف أن غيرهم أرجحُ منهم وأوثقُ إذا عارضهم أو خالفهم ، فزِنِ الأشياءَ بالعدلِ والورع » .

وأما الإمام (يحيى بن معين) ففي ترجمته في « ميزان الاعتدال » للذهبي ٤ : ٤١٠ « قال أحمد بن حنبل : أكرَهُ الكتابة عمن أجاب في المحنة ، كيحيى ، وأبي نصر التمّار » . ثم قال الذهبي مبيّناً سبب ذكره في « الميزان » : « وإنما ذكرتُه ليُعلَم أنْ ليس كلُّ كلامٍ وقع في حافظٍ كبير بمؤثّر فيه بوجه . و — أما — يحيى فقد قَفَزَ القنطرة — يعني برواية الشيخين له ، فلا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه — بل قَفَزَ من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي — يعني أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق — ، رحمه الله » .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١/٣ : ١٩٤ في ترجمة (علي بن أبي هاشم الليثي البغدادي) : « كتَبَ عنه أبي بالريّ وبغداد ، سمعتُ أبي يقول : ما علمتُه إلا صدوقاً ، وقَفَ في القرآن ، فتَرك الناسُ حديثَه ، ولم يَقرأ على أبي حديثُه ، فقال : وقَفَ في

القرآن فوقفنا عن الروايةِ عنه ، فاضربوا على حديثه » . وقال الحافظ ابن حجر في « التقريب » : « صدوق ، تُكلّم فيه للوقف في القرآن ، روى عنه البخاري – أي في « صحيحه » – . وقال في « هدي الساري » ص ٤٣٠ و ٢ : ١٥٣ « وليس ذلك أي وقفُه في القرآن – بمانع من قبول روايته » . انتهى .

وجاء في « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر ص ١٥ ، في ترجمة (إبراهيم بن الحسن الباهلي) : « ... قلتُ – أي ابنُ حجر – كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذِن له أبوه بالكتابة عنه ، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة ، حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة – أي مسألةِ خلق القرآن – ، ولذلك فاته علي بن الجَعْد ونظراؤه من المسند » انتهى .

وجاء في « خلاصة الخزرجي » ص ١٣ ما نصّه : « أحمد بن منصور بن سيّار الرَمَادي ، أبو بكر الحافظ البغدادي ، صنّف « المسند » ، رَوى عن يزيد بن هارون ، وزيد بن الحباب ، وعبد الرزاق ، وعثمان بن عمر بن فارس ، وخلقٍ . وعنه ابنُ ماجه ، وثّقه أبو حاتم والدارقطني ، وطعَنَ فيه أبو داود لأنه كان يقف في القرآن – أي في خلق القرآن – . توفي سنة ٢٦٥ عن ٨٣ سنة » انتهى.

وقد كان بين الإمام أحمد بن حنبل وصاحبِه الحُسَين بن علي الكرابيسي ، أحَدِ من حَمَلَ العلمَ عن الإمام الشافعي صداقةٌ وصُحبة قوية ، فلما وقعَتْ المحنةُ فرّقَتْ بينهما ، وأبدَلَتْ صداقتهما وأُخوّتَهما الوكيدة ، جفوةً وعداوةً شديدة .

قال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ١٠٦ في ترجمة

(الكرابيسي) بعد أن أثنى على علمه وإتقانه وتصانيفه : « وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة ، فلما خالفه في القرآن ، عادت تلك الصداقة عداوة ، فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه . وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول : من قال : القرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : القرآن كلام الله ، ولا يقول : غيرُ مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخاوق فهو مبتدع .

وكان الكرابيسي ، وعبدُ الله بن كـُلاّب ، وأبو ثور ، وداود بن علي ، وطَبَقَاتُهم يقولون : إن القرآن الذي تكلّم الله به : صفةٌ من صفاته ، لا يجوز عليه الخلق ، وإنّ تلاوةَ التالي وكلامَه بالقرآن كسبٌ له وفِعْلٌ له ، وذلك مخلوق ، وإنه حكاية عن كلام الله ، وليس هو القرآن الذي تكلّم الله به . وشبّهوه بالحمد والشكر لله ، وهو غير الله ، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير ، فكذلك يؤجر في التلاوة .

وهجرت الحنبليةُ أصحابُ أحمد بن حنبل : حُسَيناً الكرابيسي ، وبدّعوه ، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » **٢ : ٣٥٩** في ترجمة (الكرابيسي) بعد أن نقَلَ جملة من كلام ابن عبد البر المتقدم : « وقال أبو الطيب الماوردي : كان الكرابيسي يقول : القرآن غير مخلوق ، ولفظي به مخلوق . وإنه لما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه عليه قال : ما ندري أيش نعمل بهذا الفتى ؟! إن قلنا : مخلوق ، قال : بدعة ، وإن قلنا : غيرُ مخلوق ، قال : بدعة » .

قال الحافظ الذهبي في « الميزان » **١ : ٥٤٤** في ترجمة **(الكرابيسي)**

« فإن عَنَى بقوله : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولفظي به مخلوق : التلفظَ فهذا جيد ، فإن أفعالنا مخلوقة ، وإن قصَدَ الملفوظَ بأنه مخلوق ، فهذا الذي أنكره أحمد والسلف ، وعدّوه تَجَهّماً . ومات الكرابيسي سنة ٢٤٥ » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ١٠ : ٤٦٢ في ترجمة (نُعَيم بن حماد المروزي) : « قال مَسْلَمة بن قاسم : كان له مذهبُ سُوء في القرآن ، كان يجعل القرآن قرآنين : فالذي في اللوح المحفوظ كلامُ الله تعالى ، والذي بأيدي الناس مخلوق . انتهى » . ثم تعقّبه الحافظ ابن حجر بقوله : « كأنه يريد بالذي في أيدي الناس : ما يتلونه بألسنتهم ، ويكتبونه بأيديهم . ولا شك أن المِداد والورق والكاتب والتالي وصوتَه : مخلوق ، وأما كلام الله سبحانه وتعالى فإنه غير مخلوق قطعاً » .

قال عبد الفتاح : فانظر إلى ضيق نظر هذا الطاعن — وهو معدود من علماء الحديث — ، الذي لا يقبل التمييز بين الذي تكتبه الأيدي على الورق وتتلوه الألسنة المخلوقة البالية ، وبين كلام الله تعالى !

وقال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ١١٠ في ترجمة الإمام المُزَني صاحب الإمام الشافعي وناشر علمه رضي الله عنهما : « ... وكان تقياً ورِعاً ديِّناً صبوراً على الإقلال والتقشّف ، وكان من يُعاديه وينافسه من أهل مصر ، يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق . وهذا لا يصحّ عنه ، فهجره قومٌ كثير من أهل مصر ، حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمود في المسجد ، ثم رأى بعضُ الصالحين من أهل مصر رؤيا حسنة تتعلق بالمزني — ذكرها ابن عبد

البر – فأخبر الناسَ بها ، فرجع الناسُ إليه ، وزال ما في قلوبهم من التهمة له » . انتهى بتصرّف يسير .

بل قد رُمي بهذه التهمة الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه ، للنيل منه ، كما تراه مكشوفاً مردوداً في مواضع من « تأنيب الخطيب » بقلم شيخنا العلاّمة الكوثري رحمه الله تعالى ، انظر منه ص ٤ – ٦ و ٥٢ – ٦٦ . وجُرح بسببها الإمام البخاري رضي الله عنه !

قال الإمام تاج الدين السبكي في « قاعدة في الجرح والتعديل » ص ١٢ : « ومما ينبغي أن يُتَفَقّد عند الجرح : حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح ، فربما خالف الجارحُ المجروحَ في العقيدة ، فجرحه لذلك .

ومن أمثلة ذلك قولُ بعضهم في البخاري : تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ . فيا لله والمسلمين أيجوز لأحد أن يقول : البخاريّ متروك ؟! وهو حاملُ لواء الصناعة ، ومقدّمُ أهل السنة والجماعة . ثم يا لله والمسلمين أتُجعَلُ مَمادِحُه مَذامّ ؟! فإن الحق في (مسألة اللفظ) معه ، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى ، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها » .

قال شيخنا المحقّق الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي ص ٢١ – ٢٢ « قال الذهبي في « تذكرة الحفّاظ » ص ٨٩٥ عند ترجمة الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري : قال الحاكم : سمعت أبا الوليد يقول : قال أبي : أيَّ كتاب تجمع ؟ قلتُ : أُخَرّجُ على « كتاب » البخاري ، قال :

عليك بـ « كتاب » مسلم، فإنه أكثر بركة ، فإن البخاري كان يُنسَبُ إلى اللفظ . قال ابنُ الذّهبي : ومسلمٌ أيضاً منسوب إلى اللفظ[١] ، والمسألة مشكلة . اهـ .

يُشير إلى ما وقع بين البخاري وشيخه محمد بن يحيى الذُّهلي ، حين قَدِمَ البخاري نيسابور وسألوه عن اللفظ ، فقال : القرآنُ كلامُ الله : غيرُ مخلوق ، وأعمالُنا مخلوقة . قال أبو حامد بن الشّرْقي : سمعتُ الذهلي يقول : القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوق ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو مبتدِع ، لا يجلس إلينا . ولا نُكلِّمُ بعد هذا من يَذهَبُ إلى محمد بن إسماعيل البخاري .

فانقطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة ، وبَعث مسلم إلى الذهلي جميعَ ما كانَ كتَبَ عنه على ظهر حَمّال . وقال الذهلي : لا يُساكنني محمد بن إسماعيل في البلد ، فخشي البخاري على نفسه وسافر منها .

ومسلم لم يُخْرِج بعد ذلك لا عن الذهلي ولا عن البخاري . وأما البخاري فأخرج حديث الذهلي في « صحيحه » ، — في مقدار ثلاثين موضعاً قاله ابن خلكان في ترجمة مسلم — مع ما جرى بينهما ، إلا أنه كان يقول : حدّثنا محمد ، أو : حدّثنا محمد بن خالد ، ينسبه إلى جدّه ، أخذاً بعلمه ، ودفعاً لما يُتوهّمُ من أنّ شيخَه محقٌ في طعنه لو صَرّح باسمه .

ولا إشكال في المسألة ، لأن الحق كان بجانب الشيخين في مسألة

---

(١) انظر مصداق ذلك في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص ٢٦٧ .

اللفظ وإن تعصّبوا عليهما . ومَنْ أشرف على سَيْر المسألة بعد مِحنة الإمام أحمد ، يَرى مَبلغَ ما اعترى الرواةَ من التشدّد في مسائل يكون الخلافُ فيها لفظياً . وعلى تقدير عدّه حقيقياً يكون المغمزُ في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح ، فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنيهم ، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية .

ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطونُ غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها ، كقولهم : فلان من الواقفة الملعونة ، أو من اللفظيّة الضالّة ، أو كان ينفي الحَدّ عن الله فنفيناه ، أو لا يَستثني في الإيمان فمرجىءٌ ضالّ ، أو جَهْميّ في غير مسألة الجبر والخلود ونحوهما ، أو كان لا يقول : الإيمانُ قول وعمل فتركناه ، أو يُنسَبُ إلى الفلسفة أو الزندقة ، لمجرّد النظر في الكلام ، أو يَنظُر في الرأي ، ونحوِ ذلك مما لبسطه موضع آخر .

ومن أخطر العلوم : علمُ الجرح والتعديل ، وفي كثير من الكتب المؤلّفة في ذلك غلوٌ وإسراف بالغٌ ، ويظهر منشأ هذا الغلوّ مما ذكره ابن قتيبة في « الاختلاف في اللفظ » ص ٦٢ . ولا يخلو كتاب أُلّف بعد محنةِ الإمام أحمد في الرجال من البعد عن الصواب ، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان » . انتهى .

قال ابن قتيبة — ولد سنة ٢١٣ وتوفي سنة ٢٧٦ — في كتابه « الاختلاف في اللفظ » بعد أن استهل مقدمته ببيان ما آلَ إليه حالُ أهل العلم في عصره ، من انتقالهم من تحصيل العلم للعمل ، إلى تحصيله للردّ على السالفين من الأئمة ورميهم بالابتداع في دين الله ،

وإلى المناظرة فيه مصحوبةً بقياد الهوى وزمام الرّدَى، ثم قال في ص ٩ — ١١ :

« وكان آخرُ ما وقع من الاختلاف أمراً خُصّ بأصحاب الحديث، الذين لم يزالوا بالسُّنّة ظاهرين، وبالاتّباع قاهرين، يُداجَون بكل بلد ولا يُداجُون، ويُستَتَرُ منهم بالنِّحَل ولا يَستترون، ويَصدعون بحقهم الناس ولا يستغشون. لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا، ولا يتضع فيه إلا من وضعوا، ولا تسير الركبان إلا بذكر من ذكروا. إلى أن كادهم الشيطانُ بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً، في جهلها سعة، وفي العلم بها فضيلة.

فنَمى شرُّها، وعظُم شأنُها، حتى فرّقَتْ جماعتَهم، وشتّت كلمتَهم، ووهّنَتْ أمرَهم، وأشمتت حاسديهم، وكفَتْ عدوّهم مُؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم، فهو دائب يضحك منهم، ويستهزىء بهم، حين رأى بعضَهم يُكفّرُ بعضاً، وبعضَهم يلعن بعضاً، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين، ومتباينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسه قد صار لهم سَلْماً بعد أن كان حَرْباً [1].

(١) علّق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى بقوله : « والمصنفُ — ابن قتيبة — شاهدُ عِيان فيما كان يجري في عصره من هذا القبيل. ومن طالع كتاب « السنة والجماعة » لحرب السَّيْرجاني، وكتاب « الجامع » من مسائله، و « نقض » عثمان بن سعيد السجزي، و « الاستقامة » لخُشَيْش بن أصرم، خلا كتابَ « خلق أفعال العباد » المنسوب لأبي عبد الله البخاري، وخلا « كتابَ السنة » لعبد الله بن أحمد، وكلّهم من رجال عهد المؤلف — ابن قُتيبة — : يجدُ فيها من الروايات في الإكفار والتشدّدِ في القول : ما يَسترشدُ به إلى مغزى كلام المصنف، وإلى مبلغ فتك هذا الداء داءِ التنابُزِ والتنابُذِ بأهل هذا العهد، في مسائل يمكن إرجاع غالبها إلى نزاع لفظي. =

ولما رأيتُ إعراضَ أهل النظر عن الكلام في هذا الشأن منذ وقع ، وتركَهم تلقّيَه بالدواء حين بدا ، وبكشفِ القِناع عنه حين نَجَم ، إلى أن استحكمَ أساسُه ، وبسَق رأسُه ، وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهل ، ونشأ عليه الطفل ، وعسُر على المداوين أن يُخرجوا من القلوب ما قد استَحكم بالإلف ، ونَبَتَ على شَراه اللحم : لم أرَ لنفسي عُذْراً في ترك ما أوجبه الله علي ، بما وهب من فضل المعرفة ، في أمرٍ استَفحل ، بأن قصّر مُقصِّر ، فتكلّفت بمبلغ علمي ومقدار طاقتي ، ما رجوتُ أن يقضي بعضَ الحق عني ، لعلّ الله ينفع به ، فإنه بما شاء نفع ، وليس على مَنْ أراد اللهَ بقوله أن يسأله الناس ، بل عليه التبصير ، وعلى الله التيسير » .

ثم استعرض ابن قتيبة رحمه الله تعالى نماذج كثيرة مما غلِط في في تأويله المتأوّلون ، وأبدى رأيه فيها ، ثم بيّن الصحيحَ في معناها عنده ، ثم قال بعد ذلك في ص ٥٠ ــ ٥٢ و ٦٢ ــ ٦٣ :

« ثم انتهى بنا القولُ إلى غرضنا من هذا الكتاب ، وغايتِنا من اختلافِ أهل الحديث في اللفظ بالقرآن ، وتشانُئِهم وإكفارِ بعضهم بعضاً . وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ، ولا مما يوجب الوحشة ، لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو : (القرآن كلام الله غير مخلوق) .

وإنما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولُطفِ معناه ، فتعلّق كلّ فريق منهم بشعبة منه ، ولم يكن معهم آلةُ التمييز ، ولا فحصُ النظّارين ، ولا علمُ أهل اللغة ...

= وعلى تقدير عدّ النزاع حقيقياً ينقلب الأمرُ رأساً على عقب ، فيكون المبطلُ هو المتظاهرَ بأنه هو المحقّ ! » .

وكلٌّ من ادّعى شيئاً ، أو انتَحل نِحلةً فهو يزعم أن الحق فيما ادّعى ، وفيما انتحل ، خلا الواقفَ الشاكّ ، فإنه يُقرّ على نفسه بالخطأ ، لأنه يعلم أن الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما ، وأنه ليس على واحد منهما .

وقد بُليَ بالفريقين المستبصرُ المسترشد — يعني به : الواقفَ الشاكّ — ، وبإعناتهم وإغلاظهم لمن خالفهم ، وإكفارِه وإكفارِ من شكّ في كفره ! (١) .

فإنه ربما ورد الشيخُ المصرَ، فقَعَدَ للحديث ، وهو من الأدب غُفْل ومن التمييز ، ليس له من معاني العلم إلا تقادُمُ سِنّه ، وأنه قد سَمِعَ ابنَ عيينة ، وأبا معاوية ، ويزيدَ بن هارون ، وأشباهَهم ، فيبدأونه قبل الكتاب بالمِحْنة .

فالويلُ له إن تلعثم ، أو تمكّث ، أو سَعَلَ ، أو تنحنح ، قبل أن يعطيهم ما يريدون ، فيحمله الخوف من قَدْحِهم فيه وإسقاطهم له ، على أن يعطيهم الرضا ، فيتكلّم بغير علم ، ويقول بغير فهم ، فيتباعد من الله في المجلس الذي أمّل أن يتقرّب فيه منه ! وإن كان ممن يَعقِدُ على مخالفتهم سامَ نفسَهُ إظهار ما يحبون ، ليكتبوا عنه !

وإن رأوا حَدَثاً مسترشداً ، أو كهلاً متعلماً سألوه ، فإن قال لهم : أنا أطلب حقيقة هذا الأمر ، وأسألُ عنه ، ولم يصح لي شيء

(١) قال عبد الفتاح : وإذا كان هذا موقفَهم من الشاكّ المستبصر المسترشد: إكفارُهُ وإكفارُ من شكّ في كفره، فكيف يكون موقفُهم من المخالف الصريح ؟! ومن هذا تعلم مدى ضراوة الخلاف في هذه المحنة، ومدى اشتداد أثره في النفوس والأحكام على المخالفين !

بعدُ ، وإنما صدَّقهم عن نفسه ، واعتذر بعذرٍ الله يعلمُ صدقه ، وهم يعلمون أنّ الله لم يكلّفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل ويبحث ليعلم : كذّبوه وآذوه ، وقالوا : خبيثٌ فاهجروه ولا تقاعدوه !

أفترى لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هذا الأمر أصلَ التوحيد الذي لايجوز للناس أن يجهلوه ، وقد سمعوه من رسول الله ﷺ مشافهةً ، أكان يجبُ أن يُبلَغ فيه هذه الغاية ؟! » . انتهى مختصراً .

وعلّق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى بقوله ـ « المصنِّفُ – ابنُ قتيبة – شاهِدُ عِيان فيما يحكي في هذا الباب ، وهذا البحث من أجلّ أبحاث الكتّاب ، يدعو المتبصر إلى التثبت فيما يُروَى من الجروح في كتب الجرح والتعديل، بطريق رجالِ هذا العصر الذي أشار إليه المصنف – ابن قتيبة – . وقد صَدَقَ أبو طالب المكي حيث قال : وقد يتكلّم بعضُ الحفّاظ بالإقدام والجرأة فيجاوز الحد في الجرح ، ويتعدّى في اللفظ ، ويكون المتكلَّمُ فيه أفضلَ منه ، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة ، فيعود الجرح على الجارح اه . » انتهى .

وقد صوَّر الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى في كلامه المتقدّم عصرَ المحنة تصويرَ من شاهده وعاشه وعاصره في شدته ورخائه ، وأشار إلى جانب هام جداً مما أثارته المحنة ، من القسوة والإغلاظ في الجرح والطعن على من أجاب فيها أو توقف ، دون إعذار له في حال من الأحوال !

هذا ، وإخالُ أنه من هذه الجولة القصيرة العابرة ، والنماذج القليلة المعبّرة : تتجلى لنا الآثارُ التي خلّفَتْها المحنة في صفوف

العلماء والرواة والمحدّثين، وفي كثير من كلماتهم المدوّنة في كتب الجرح والتعديل التي أُلّفت بعد المحنة، وتناقلها الخالف عن السالف. وقد أشار شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى إلى طائفة كبيرة منها، في كلامه الذي تقدّم في ص ٢٠ — ٢٢. ولا يتسع المقام لأكثر من هذا، وفيه المَقْنع إن شاء الله تعالى.

ومن هذه اللّمَحات الكاشفة: يتبدّى لنا سَدادُ موقف الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى، إذ نَرى كلاً منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمن رُميَ بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم. وقد ساق السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٩ — ٢٢٠ في أواسط (النوع الثالث والعشرين) تحت عنوان (فائدة) أسماءَ جمهرة كبيرة رُموا بأنواع من البدعة، وأخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، فبلغوا عنده ٧٨ رجلاً، وفاتَهُ عدَدٌ غيرهم، فارجع إليه إذا شئت.

وعقد الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٣٨١ و ٢ : ١١١ (الفصل التاسع في أسماءِ من طُعِن فيه من رجال البخاري)، وذكَر فيهم من رُمي بالبدعة، وفرّق بين البدعة المؤثرة وغير المؤثرة ثم عقد في أواخر هذا الفصلِ التاسع ص ٤٥٩ — ٤٦٠ و ٢ : ١٧٩ — ١٨٠، بعد نهاية الأسماء مرتبة على حروف المعجم: (فصلاً) جمَعَ فيه أسماءَ من طُعِنُوا — من رجال البخاري — بأمر يَرجع إلى الاعتقاد ولم يؤثر ذلك فيهم، فبلغوا عنده ٦٩ رجلاً، وفي ذلك عبرةٌ بالغةٌ للمعتبرين.

وبعد فراغي من كتابة هذه الكلمات، قرأتُ للشيخ جمال الدين

القاسمي رحمه الله تعالى « كتابَ الجرح والتعديل » ، وهو رسالة صغيرة في ٣٩ صفحة ، فرأيته توسّع فيه بنقد كثير من الجروح المردودة التي تقدمت الإشارة إليها ، وأبان عن مَغامِزها وعِلَلها خيرَ بيان ، ولم يتعرّض فيها إلى (مسألة خلق القرآن) . ثم قرَأتُ كتابَه « تاريخ الجهمية والمعتزلة » ، وفيه تعرَّض للمسألة ، ورَدَّ الجرحَ بها وبأمثالها فأجاد وأفاد ، فرحمةُ الله عليه ورضوانُه العظيم . والحمد لله رب العالمين .



صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام عبد الحي اللكنوي الطبعة الثانية .
٢ ـ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين للإمام تاج الدين السبكي .
٣ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً .
٤ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة . في علوم الحديث للكنوي أيضاً .
٥ ـ رسالة المسترشدين . في الأخلاق والتصوف النقي للإمام الحارث بن أسد المحاسبي . نفدت الطبعة الأولى ، وصدرت الطبعة الثانية مزيدة محققة .
٦ ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري .
٧ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي .
٨ ـ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقَاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري .
٩ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية .
١٠ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري المكي أيضاً .
١١ ـ فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام محمد زاهد الكوثري .
١٢ ـ قواعد في علوم الحديث للعلامة المحدّث ظَفَر أحمد العثماني التهانوي .
١٣ ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح
وهو بحث جديد في بابه بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة .
والتعديل .
١٤ ـ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل للأستاذ أبو غدة .
١٥ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ صفيّ الدين الخزرجي بتقدمة واسعة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة .

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

١ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني .

٢ — تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبد الحي اللكنوي .
٣ — ترتيب ثقات العجلي للإمام تقي الدين السبكي والحافظ نور الدين الهيثمي .
٤ — الرسول المعلّم ﷺ (أساليبه في التعليم) للأستاذ أبو غدة أيضاً .
٥ — فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية للإمام علي القاري المكي الجزء الثاني .

تم طبع هذا الكتاب على مطابع دار القلم ص. ب ٦٦٦٤ بيروت — لبنان